والجد من قبل الرجال والنساء وان علا هذا بمنزلة الاب وكذلك
الوالد والجد من قبل الاب والام فرق اوجدت لما بينا انه يقتل
الولد بالوالد لعدم المسقط قال ولا يقتل الرجل بعبده ولا بمدبره
ولا بمكاتبه ولا بعبد ولده لانه لا يستوجب لنفسه على نفسه
القصاص ولا ولده عليه وكذلك لا يقتل بعبد ملك بعضه لان
القصاص لا يتجزى قال ومن ورث قصاصا على ابيه سقط لحرمة
الابوة قال ولا يستوفي القصاص الا بالسيف قال الشافعي رحمه الله
يفعل به مثل ما فعل ان كان فعلا منكرا فان مات والا يحز رقبته
لان صفي القصاص على المساواة ولنا قوله عليه السلام لا قود الا بالسيف
والمراد به السلاح ولان فيما ذهب اليه استيفاء الزيادة لوقوع الخلل
المقصود بمثل ما فعل فيحز رقبته فيجب الحذر عنه كما في كسر العظم
قال وان قتل المكاتب عمدا وليس له وارث الا المولى وترك
وفاء فله القصاص عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله
لا اراه قصاصا لانه اشبه شيء بالاستيفاء فانه الولاء
ان مات حرا والملك ان مات عبدا وصار كمن قال لغيره بعني
هذه الجارية بكذا فقال المولى زوجتكها لا يجعل له وطئها لاختلاف
السبب فكذا هذا ولهما ان حق الاستيفاء للمولى بيقين على

على التقديرين وسبب معلوم والحكم منحد واختلاف السبب لا يفضي
الى المنازعة والى اختلاف حكم فلا بالى به بخلاف تلك المسئلة لان
حكم ملك اليمين بقاء بحكم النكاح ولو ترك وفاء وله وارث غير المولى
فلا قصاص وان اجتمعوا مع المولى لان شبهه من له الحق اقوى لانه لو
ان مات عبدا والوارث ان مات حرا اذ ظهر الاختلاف بين الصحابة
رضي الله عنهم على تعب الحد بالرق بخلاف الاولى لان المولى منفرد فيها
وان لم يترك وفاء وله ورثة احرار وجب القصاص للمولى في قولهم
جميعا لانه مات عبدا بلا ريب لانتساخ الكتابة بخلاف في بعض
اذا مات ولم يترك وفاء لان العتق في البعض لا ينفسخ بالعجز واذا
قتل عبد المأذون لم يجب القصاص حتى يجتمع الراهن والمرتهن لان
المرتهن لا ملك له فلا يملكه ولو تولى احد الراهن لبطل حق المرتهن في
الدين فيشترط اجتماعهما لبطلان حق المرتهن برضاه قال واذا
قتل ولي المجنون فلابيه ان يقتل لانه من الولاية على النفس
شرع لا من رأي الابوة وهي تشفي الصدر فتليه كالنكاح وله
ان يصالح لانه أنظر في حق المجنون وليس له ان يعفو لان
فيه ابطال حقه وكذلك ان قطع يد المجنون عمدا لما ذكرنا فالوصي
يملك له الاب في جميع ذلك الا انه لا يقتل لانه ليس له ولاية القتل